حديث: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)
دراسة نقدية
Hadith: (Adhere to my Sunnah and the Sunnah of the Rightly-Guided Caliphs) A Critical Study

أ.د.عمار جاسم محمد العبيدي
أستاذ
عمر عبد العزيز يونس

Dr. Ammar Jasim Mohammed Al-Obaidi
Professor
Omar Abdulaziz Younis

a.j.mohamed@uomosul.edu.iq
Omar.eh4166@student.uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: سنتي، الخلفاء الراشدين، المهديين، عَضُّوا، بالنواجذ
Keywords: Sunnah, Rightly Guided Caliphs, Mahdis, bite down, with molars

الملخص

الحديث تفرد به عن رسول الله ﷺ العرباض بن سارية ﷺ، ورواه عن العرباض عدة رواة لم تسلم طرقهم من انقطاعٍ أو جهالة أو وهمٍ الا طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمي، ولم يسلم هو الآخر، فمثل عبد الرحمن السلمي لا يُقبل تفرده، ولم يكن معروفاً بطلب الحديث، ولم يُذكر في المصادر إلا بهذا الحديث، يضاف الى ذلك كله تعدد أوجه الحديث واضطرابها، أما نكارة المتن في قوله: (سنة الخلفاء الراشدين المهديين)، وهي مخالفة لأصول الشريعة، بل إنّ فعل الصحابة والخلفاء الاربعة ﷺ يقضي بخلاف ذلك، فقد اختلفوا فيما بينهم، ولم يحتج أحد منهم بهذا الحديث، ثم إنّ الرواية تقضي بأنّ رسول الله ﷺ أخبرهم به في صلاة الفجر، فلمَ لم يذكره غير العرباض!، ثم لا يرويه عنه تلاميذه، بل لم يروه الا المجاهيل ومن لم يعرف بطلب الحديث! ثم لا نجد في الشواهد اشارة الى هذه اللفظة!

Abstract

The hadith was narrated alone on the authority of the Messenger of God, Al-Irbadh bin Sariyah, and it was narrated by several narrators whose paths were not free from interruption or ignorance, except the path of Abd al-Rahman al-Sulami,who is not accepted as being unique, and he was not requesting the hadith in the sources except it, in addition to the aspects of the hadith and its confusion, As for the objectionable content of the text in its saying: (the Sunnah of the Rightly Guided Caliphs), it is contrary to the principles of Sharia.

Indeed, the actions of the Companions, disagreed among themselves, and none of them used it as evidence. Then the Messenger of God, informed them. It was used in the Fajr prayer, so why did no one mention it except Al-Irbad? Then his disciples did not narrate it from him. Rather, only the unknown and those who did not know about the request for hadith narrated it! Without finding this word in the evidence!

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد.

فهذه دراسة نقدية لما روي عن العرباض بن سارية ﷺ ، قال: (صلى بنا رسول الله ﷺ الصبحَ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فأوصنا، فقال: **أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)، أجمع بها طرق الحديث وأرتب ألفظه، مع مراعاة الاختلافات الواردة في المتن، وبيان مظان روايتها، ثم دراسة أسانيدها، ومتونها، والحكم على الحديث في ضوء تلك المعطيات.

المبحث الأول: طرق الحديث

رُوِيَ الحديث مرفوعاً، ومداره على الصحابي العرباض بن سارية ﷺ، ورواه عنه ستة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة السلمي، (صدوق: الكاشف للذهبي: ٢/الترجمة: (٣٢٧٧)، مقبول: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (٣٩٦٦))، وحُجْر بن حُجْر الكَلَاعي، (مقبول: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (١١٤٣))، عبد الله بن أبي بلال الخزاعي الشاميّ، (وثّق: الكاشف للذهبي: ١/الترجمة: (٢٦٥٥). مقبول: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (٣٢٤٠))، ويحيى بن أبي المطاع القرشي الشاميّ، (ثقةٌ: الكاشف للذهبي: ٢/الترجمة: (٦٢٤٨). صدوقٌ، روايته عن العرباض مرسلة: يُنظر: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (٧٦٤٩))، وجُبير بن نُفير، (ثقةٌ: الكاشف للذهبي: ١/الترجمة: (٧٦١). ثقةٌ، جليل: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: الترجمة: (٩٠٤))، والْمُهَاصِرِ بْنِ حَبِيبٍ الزبيدي، الشاميّ –اخو ضمرة –، (لا بأس به: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨/الترجمة: (٢٠٠٥))، وسارية، عم خالد بن معدان، وخالد بن معدان بن أبى كرب

الكلاعي الشاميّ، (فقيهٌ كبير، ثبتٌ، مهيبٌ مخلصٌ، يُرسل عن الكبار: ينظر:الكاشف للذهبي: ١/الترجمة: (١٣٥٤). ثقةٌ، عابدٌ، يرسل كثيراً: تقريب التهذيب: الترجمة: (١٦٧٨)).

الطريق الأول: عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة السلمي الحمصي: رواه خالد بن معدان، ويحيى بن جابر، وضمرة بن حبيب، ثلاثتهم، عنه، عن العرباض ﷺ ، مرفوعاً.

أما الطريق الأول عن عبد الرحمن السلمي، فقد رواه مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْهُ، عَنْ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، مَرْفُوعَاً.

وألفاظه:

الأول: أَنَّ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: **(قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ)**، ابن ماجه: ١/ح(٤٣).

الثاني: أَنَّ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ بَعْدِي عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٤٨)).

الثالث: عَنِ الْعِرْبَاضِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: **(مَنْ بَقِيَ بَعْدِي مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٥٦)).

الرابع: عَنِ الْعِرْبَاضِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يقول: **(أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(١٠٤٤)).

اللفظ الثاني: رواه أبو عاصم النبيل: أنبأنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن عرباض بن سارية، بلفظين: الأول: (صلى لنا رسول الله ﷺ الفجر، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت لها الأعين، ووجلت منها القلوب، قلنا أو قالوا: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فأوصنا، قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة)، (مسند الإمام أحمد: ٢٨/ح(١٧١٤٤)).

قال الدارمي: (وقال أبو عاصم مرة: وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة)، (سنن الدارمي: ١/ح(٩٦)).

اللفظ الثالث: رواه أسد، قال: نا بقية, عن سليمان بن سليم, عن يحيى بن جابر الطائي, عن عبد الرحمن بن عمر السلمي, عن عرباض بن سارية السلمي قال: (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر فوعظنا موعظة بليغة, ثم قال آخر موعظته: إياكم وكل بدعة؛ فإن كل بدعة ضلالة)، (البدع لابن وضاح: ح(٥٤)).

فهذا الطريق رواه عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة، وهو صدوقٌ على قول الذهبي، ومقبول –يعني إذا توبع–، على قول الحافظ ابن حجر، فتفرَّد مثل هذا بلفظ الحديث لا يقبل، قال ابن تيمية: (وقد اتفق أهل العلم بأحاديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ثم أحاديث أهل البصرة وأما أحاديث أهل الشام فهي دون ذلك؛ فإنه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء ولم يكن فيهم من يعرف بالكذب لكن منهم من يضبط ومنهم من لا يضبط)، (مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣١٦/٢٠)، وهناك العديد من قدماء الشاميين ممن لا يضبط ألفاظ الحديث مع صدقه وصلاحه، وكانوا لا يحبون كتابة الحديث، أما في عهد الزهري فصار رجال الشام يعتنون بضبط ألفاظ الأحاديث، قال الدكتور حسين عطوان: (أما تلاميذ الزهري فهم أهل ضبط وحفظ. واعتدَّ تلاميذ الزهري من أهل الشام بالحفظ والرواية، فكانوا مشهورين بدقة الحفظ وجودة الرواية عنه، واعتدّوا كذلك بالتقييد والكتابة، فدوّنوا ما سمعوه منه، وصنفوه في كتبٍ مستقلة)، وليس في ترجمة عبد الرحمن بن السلمي ما يشير إلى أنه يحفظ الحديث، فهو لا يحتمل أبداً مثل هذا الحديث في أصول الدين، خاصة وأنّه –كما قال ابن رجب–: ليس ممن اشتهر بالعلم والرواية، وقد وهم الحاكم حين ذكر احتجاج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو، وليس كذلك، فقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وليس بعبد الرحمن بن عمرو بن عبسة السلمي الذي لم يروي له شيئاً !، (يُنظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي: ١١٠/٢).

قال ابن تيمية: (الحديث لا يثبت إلا برواية من عُلِمَ أنه عدلٌ ضابطٌ ثقةٌ يعرفه أهل الحديث بذلك، ومجرد العلم بنسبته، لا يفيد ذلك، ولو كان من كان، وفي أبناء الصحابة والتابعين من لا يُحتج بحديثه، وإن كان أبوه من خيار المسلمين)، (منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ١٨٧/٨).

قال ابن القطان الفاسي: (فأما عَبد الرحمن بن عَمْرو السلمي فترجم البخاري، وابن أَبي حاتم، باسمه، فأَما ابن أَبي حاتم فلم يقل فيه شيئًا، وأَما البخاري، فإنه ذكر روايته عن

العرباض، ورواية خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، وعبد الأَعلى بن هلال عنه، ولم يزد، فالرجل مجهول الحال، والحديثُ من أَجله لا يصح)، (بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي: ٤/ح(١٥٢٧)).

الطريق الثاني: حُجْر بن حُجْر الكَلَاعي.

رواه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد خالد بن معدان مقروناً، عن حُجْر بن حُجْر الكَلَاعي، وعبد الرحمن بن عمرو السلمي، كلاهما، عن العرباض، مرفوعاً.

والوليد روى الحديث مطولاً مرة، فعن خالد بن معدان، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية وهو ممن نزل فيه { وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ} (سورة التوبة: الآية ٩٢)، فسلّمنا، وقلنا: أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين. فقال عرباض: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا ؟، فقال: **(أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)**، مسند الإمام أحمد: ٢٨/ح(١٧١٤٥). وأبو داود: ٤/(٤٦٠٧). والسنة لـلمروزي: ٢٦/ح(٧٠). وصحيح ابن حبان: ١/ح(٥)، والثقات: ١/٤. والشريعة للآجري: ١/ح(٨٦)، والأربعين حديثًا: ٩٤/ح(٨). مسند الطبراني: ١/ح(٤٣٨). والإبانة الكبرى لابن بطة: ١/ح(١٤٢). والمستدرك للحاكم: ١/ح(٣٣٢). الفوائد لتمام: ١/ح(٣٥٥). وحلية الاولياء لأبي نعيم: ١١٤/١٠. والسنن الواردة في الفتن للداني: ٢/ح(١٢٣). وأمالي ابن بشران: ٤٥/ح(٥٦). وجامع بيان العلم لابن عبد البر: ٢/ح(٢٣١١)، والتمهيد: ٢٧٨/٢١. ومدخل السنن الكبير للبيهقي: ١١٥/ح(٥٠). وتاريخ دمشق لابن عساكر: ٤٠/ح(٨٠٩٤). وتهذيب الكمال للمزي: ٥/الترجمة: (١١٣٤)).

ورواه –أي الوليد– مختصراً بعدة ألفاظ، أحدها: **(إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٣٢)).

والآخر: **(مَنْ بَقِيَ بَعْدِي مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٥٧)).

والآخر: **(أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(١٠٤٠)).

هكذا رواه أبو العباس الوليد بن مسلم، الحافظ؛ (عالم أهل الشام، كان مدلساً: يُنظر: الكاشف: ٢/الترجمة: (٦٠٩٤). ثقةٌ، لكنه كثير التدليس والتسوية: تقريب التهذيب: الترجمة: ٧٤٥٦))، عن عبد الرحمن السُلمي وحُجر الكلاعي، فخالف غيره، ورواه مرة اخرى موافقاً

لغيره من الرواة ممن تابعه عن ثور، وهم ثلاثة: أبو عاصم الضحاك بن مخلد؛ (النبيل، الحافظ: الكاشف: ١/الترجمة: (٢٤٣٦). ثقةٌ، ثبتٌ: تقريب التهذيب: الترجمة: (٢٩٧٧))، وعيسى بن يونس السبيعي؛ (أحد الاعلام في الحفظ والعبادة: الكاشف: ٢/(٤٤٠٩). ثقةٌ، مأمون: تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٣٤١)). وعبد الملك بن الصبّاح؛ (صدوق: الكاشف: ١/الترجمة: (٣٤٥٧)، صدوق: تقريب التهذيب: الترجمة: (٤١٨٦))، وعن غير ثور، وهم: بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، ويزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، كلاهما عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن السلمي.

ويغلب على الظن أنّ الوليد وَهِمَ بذكر حُجر الكلاعي فخالف الأوثق منه، فهو وإن كان ثقة لكنه يُخطئ في غير حديث الأوزاعي، قال عنه أحمد: (اختلطت عليه أحاديث، ما سمع وما لم يسمع، وكانت له منكرات)، وقال أبو داود: (روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل)؛ (تهذيب التهذيب لابن حجر: ١١/الترجمة: (٢٥٤))، وقال الإمام أحمد: (كان رفّاعاً)، وقال أيضاً: (هو كثير الخطأ)، (تهذيب الكمال للمزي: ٣١/الترجمة: (٦٧٣٧))، وقال الدارقطني: (يُرسِل؛ يروى عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، وعطاء، والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري، يعنى مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم)، (الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٣/الترجمة: (٦٣٢))، وقال الذهبي: (ما حدث عنه سوى خالد بن معدان بحديث العرباض مقروناً بآخر)، (ميزان الاعتدال للذهبي: ١/الترجمة: (٦٣٢)).

قال ابن القطان الفاسي: (وحُجر بن حُجر هذا لا يعرف، ولا أعلم أحداً ذكره، فأما عَبد الرحمن بن عَمْرو السلمي ... فالرجل مجهول الحال، والحديثُ من أَجله لا يصح)، (بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي: ٤/(ح١٥٢٧)).

الطريق الثالث: عبد الله بن أبي بلال الخزاعي الشامي..

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، ح أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ الدِّمَشْقِي، عن حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحِمْصِيُّ، ثنا بَقِيَّةُ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْأَعْيُنُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَاعْهَدْ إِلَيْنَا، فَقَالَ: **(عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ،**

وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ ضَلَالَةٌ)، (مسند الامام أحمد: ٢٨/ح(١٧١٤٦-١٧١٤٧). والمعجم الكبير للطبراني: ١٨/ح(٦٢٤)).

وعبد الله بن أبي بلال، (وثّق: الكاشف: ١/الترجمة: (٢٦٥٥). مقبول: تقريب التهذيب: الترجمة: (٣٢٤٠))، وإن ذكره ابن حبان في الثقات على عادته في توثيق المجاهيل، (يُنظر: الثقات لابن حبان: ٥/الترجمة: (٣٧٩٦))، فالرجل مجهول الحال؛ قال الذهبي: (ما روى عنه سوى خالد بن معدان)، (يُنظر: ميزان الاعتدال للذهبي: ٢/الترجمة: (٤٢٣٤))، فلا تنهض به حجة.

وفوق ذلك، فإن الحديث مرويٌ عنه -أعني ابن أبي بلال- من طريقين، أحدهما آفته بقية بن الوليد الذي قال عنه شعبة- لما قرأ عليه أحاديثه عن بحير بن سعد-: (يا أبا يحمد لو لم أسمع هذا منك لطرت)، وقال ابن خزيمة: (لا أحتج ببقية، حدثني أحمد بن الحسن الترمذي سمعت أحمد بن حنبل يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى)، أي من التدليس، وقال البيهقي: (أجمعوا على أن بقية ليس بحجة)، وقال عبد الحق في كتاب الأحكام في غير ما حديث: (بقية لا يحتج به)، وقال ابن القطان : (بقية يدلّس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته)، (يُنظر: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: ١/الترجمة: (٨٧٨))، خاصة وأنّ بقية بن الوليد قد رواه بنفس السند، لكن عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي بدلاً من ابن ابي بلال.

وأمّا الطريق الثاني فآفته محمد بن ابراهيم بن الحارث التيميّ، (وثقوه، وقال أحمد روى مناكير: الكاشف: ٢/الترجمة: (٤٦٩٥). ثقةٌ، له أفراد: تقريب التهذيب: الترجمة: (٥٦٩١))؛ قال العقيلي: (في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير أو منكرة)، (الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/الترجمة: (١٥٧٤)).

الطريق الرابع: يحيى بن أبي المطاع القرشي الشامي.

رواه عبد الله بن العلاء بن زبر، عن يحيى بن أبي المطاع، عن العرباض يَقُولُ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَعَظْتَنَا مَوْعِظَةَ مُوَدِّعٍ، فَاعْهَدْ إِلَيْنَا بِعَهْدٍ، فَقَالَ: **(عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَسَتَرَوْنَ مِنْ بَعْدِي اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)**، (ابن ماجه: ١/ح(٤٢). والسنة للمروزي: ٢٦/ح(٧١). ومسند البزار:

١٠/ح(٤٢٠١). والأوسط للطبراني: ١/ح(٦٦)، والكبير: ١٨/ح(٦٢٢)، ومسند الشاميين:١/ح(٧٨٦). ومستدرك الحاكم: ١/ح(٣٣٣). والفوائد لتمام: ١/ح(٢٢٥). والمستخرج لأبي نعيم: ١/ح(٤). و تاريخ دمشق لابن عساكر: ٦٤/الترجمة: (٨٢١١). وتهذيب الكمال للمزي: ٣١/الترجمة: (٦٩٢٤)).

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عن العرباض بن سارية، وقد روي عن العرباض من غير وجه فذكرنا هذا الطريق منه واقتصرنا على هذا الإسناد دون غيره.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي المطاع إلا عبد الله بن العلاء بن زبر.

وقال الحاكم: ومنهم معبد بن عبد الله بن هشام القرشي، وليس الطريق إليه من شرط هذا الكتاب فتركته وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدى إليه اجتهادي وكتب فيه، كما قال إمام أئمة الحديث شعبة في حديث عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر لما طلبه بالبصرة والكوفة والمدينة ومكة، ثم عاد الحديث إلى شهر بن حوشب فتركه، ثم قال شعبة: لأن يصح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إلي من والدي وولدي والناس أجمعين، وقد صح هذا الحديث والحمد لله وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

واللفظ الآخر: رواه الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْمُطَاعِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **(إِيَّاكُمْ وَالْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ ضَلَالَةٌ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٢٦)).

اللفظ الثالث: عن الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **(مَنْ بَقِيَ بَعْدِي مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٥٥)).

اللفظ الرابع: (أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(١٠٣٨)).

قال ابن القطان الفاسي: (وقد روى هذا الحديث الوليد بن مسلم بإسناد آخر قال: حَدَّثنا عَبد الله بن العلاء بن زبر، عن يحيى بن أَبي المطاع، عن العرباض، مثله، ذكره البزار واختاره، وهو أيضا لا يصح، فإن يحيى بن أَبي المطاع لا يُعرف بغيره)، (بيان الوهم والإيهام للفاسي: ٤/(ح١٥٢٧)).

فهذا الطريق ظاهره الصحة، فعبد الله بن زبر ثقةٌ، ويحيى بن أبي المطاع صدوقٌ، لكن أعلّه الطبراني بالتفرد فقال: (لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي المطاع إلا عبد الله

بن العلاء بن زبر)، (المعجم الأوسط للطبراني: ١/(ح٦٦))، يضاف الى ذلك الانقطاع في سنده، فإن يحيى لم يسمع من العرباض ولم يدركه أصلاً، كما قرر ذلك علماء بلده، وهم أعلم بشيوخهم، قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه –بعد أن ساق رواية–: (فقلت لعبد الرحمن بن إبراهيم –دحيم– تعجباً لقرب يحيى بن أبي المطاع وما يُحدّث عنه عبد الله بن أبي العلاء بن زبر أنه سمع من العرباض بن سارية؟ فقال: أنا من أنكر الناس لهذا)، (تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/٦٠٥)، وذكر دليلاً على استحالة إدراك يحيى للعرباض ثم قال: (أكبر دليل على قرب عهد يحيى بن أبي المطاع، وبُعد ما يحدِّث به عبد الله بن العلاء بن زبر عنه: من لقيه العرباض، والعرباض قديم الموت، روى عنه الأكابر: عبد الرحمن بن عمرو السلمي وجُبير بن نُفير وهذه الطبقة)، وبذا يكون دحيم –وهو الذي وثق يحيى وعرَفه– ممن نص على عدم إدراكه للعرباض، ووافقه أبو زرعة، ونقل رواية أبي زرعة عدد من الحفاظ مثل ابن عساكر، (تاريخ دمشق لابن عساكر: ٦٤/الترجمة: (٨٢١١))، والمزي، (تهذيب الكمال للمزي: ٣١/الترجمة: (٦٩٢٤))، والحافظ ابن حجر، (تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: ١١/الترجمة: (٤٦٠))، مُقِرّين بها دون اعتراض.

والرواة عن ابن زبر اختلفوا بين عنعنة وتصريح بالسماع، وهذا إما أن يكون وهماً أو أنه جرياً على عادة الشاميين بقلب العنعنة إلى سماع، كفعل تلاميذ بقية، قال الذهبي: (وقد استبعد دُحَيم لقيه للعرباض، فلعله أرسل عنه، فهذا في الشاميين كثير الوقوع، يروون عمن لم يلحقوهم)، (ميزان الاعتدال للذهبي: ٤/الترجمة: (٩٦٣٥))، قال عنه ابن رجب: (وخرّجه ابن ماجه أيضًا من رواية عبد الله بن العلاء بن زبر، حدثني يحيى بن أبي المطاع، سمعت العرباض فذكره، وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكر البخاري في تاريخه أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض، اعتمادًا على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض، ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري رحمه الله يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام)، (جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي: ٢/١١٠)، والحق أنّ ذكر البخاري للسماع في تاريخه لا يعني إثباته، بل –في الغالب– يقصد أنّ الرواية ذكرت السماع، بصرف النظر عن إثبات ذلك أو نفيه.

الطريق الخامس: جُبير بن نُفير: رواه عيسى بن يونس، عن أبي حمزة الحمصي، عن شعوذ الأزدي، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن العرباض بن سارية ﷺ، مرفوعاً.

وقد رُوِي الحديث من هذا الطريق مطولاً: عن العرباض بن سارية ﷺ، قال: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةَ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللهِ ؟، قَالَ: **إِنِّي قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي مِنْكُمْ إِلَّا هَالِكٌ، وَأَنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَإِيَّاكُمْ وَالْبِدَعَ، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا**)، (المعجم الكبير للطبراني: ١٨/ح(٦٤٢). وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي: ٢/الترجمة: (٤٨٠)).

ورُوِي من نفس الطريق مختصراً بعدة الفاظ، أحدها: عَنِ الْعِرْبَاضِ ﷺ : **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَظَهُمْ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدَّعٍ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا ؟، قَالَ: أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(١٠٤١)).

ثانيها: عَنِ الْعِرْبَاضِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنِّي قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ)، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(٤٩)).

ثالثها: عَنِ الْعِرْبَاضِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(إِيَّاكُمْ وَالْبِدَعَ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(٣٤)).

قلت: رجاله ثقات، عدا أبو حمزة الحمصي وهو عيسى بن سليم، فإنه صدوق.

وشعوذ الأزدي، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير: ٢٦٦/٤، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٣٩٠/٤، ولم يذكرا فيه شيئًا، وترجم له ابن حبان في الثقات: ٤٥١/٦.

رواه الشعوذ الأزدي، عنه، عن خالد بن معدان، عن العرباض، وهذه رواية منكرة، شذ فيها شعوذ (إن صحت الرواية إليه أصلاً)، والصواب ما رواه أصحاب خالد بن معدان الثقات.

الطريق السادس: أبو ضمرة الْمُهَاصِرِ بْنِ حَبِيبٍ الزبيدي الشامي: رواه إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنِ الْمُهَاصِرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، مرفوعاً.

وقد رُوِي الحديث بهذا السند مطولاً بلفظين:

الأول: عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةَ مُوَدِّعٍ، فَقَالَ: **(أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا بِدْعَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (المعجم الكبير للطبراني: ١٨/ح(٦٢٣)، ومسند الشاميين: ١/ح(٦٩٧)).

الثاني: عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَظَهُمْ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدَّعٍ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: **(أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(١٠٤٣)).

ورُوِي بهذا السند مختصراً بلفظين أيضاً:

الأول: عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٢٨-٢٩-٣٠)).

الثاني: عَنِ الْعِرْبَاضِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: **(فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (السنة لابن أبي عاصم: ١/ح(٥٩)).

وهذا الطريق منقطع، فالمهاصر بن حبيب (ت١٢٨هـ)، (يُنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧/الترجمة: (٣٨٧٨)) لم يسمع من العرباض (ت٧٥هـ)، (يُنظر: تهذيب الكمال للمزي: ١٩/الترجمة: (٥٤٩))، وقد روى الحديث خالد بن معدان (ت١٠٣)، (يُنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧/الترجمة: (٣٨٥٤))، ويحيى بن جابر، (يُنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧/الترجمة: (٣٨٦٩))، عن عبد الرحمن بن عمرو، وما قدروا أن يسمعوا الحديث من العرباض مع أنهم أولى بذلك وأكبر سناً من المهاصر، وكذا أخوه ضمرة بن حبيب رواه عن عبد الرحمن، وما قدر على سماعه من العرباض مع أنه والمهاصر في سن واحدة، ولو كان المهاصر قد سمع الحديث من العرباض لكان أولى لأخيه أن يرويه عنه لا عن عبد الرحمن، أو أن يجمع بينهما، وليس للمهاصر رواية صحيحة عن أحد من الصحابة، وإن كان قد أرسل عن بعضهم، وإنما يروي عن تابعين مثل سليمان بن حبيب (ت١٢٦هـ)، (يُنظر: تهذيب الكمال للمزي: ١١/الترجمة: (٢٥٠١)).

أضف الى ذلك، فإن في السند آفةٌ أخرى، وهو اسماعيل بن عياش، فقد ضعفه النَّسَائي، (الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٦/الترجمة: (٣٤))، وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي، (يُنظر: تهذيب الكمال للمزي: ٣/الترجمة: (٤٧٢))، قال ابن حبان: (كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه، وحداثته

أبى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن، وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه)، (المجروحين لابن حبان: ١/الترجمة: (٤٣))، ثم ساق له حديثًا منكراً، وذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، (الكامل لابن عدي: ١/الترجمة: (١٢٧))، وكذا الذهبي في الميزان، (ميزان الاعتدال للذهبي: ١/الترجمة: (٩٢٣))، والحافظ ابن حجر في اللسان، (لسان الميزان للحافظ ابن حجر: ٩/الترجمة: (١٨٣)).

قال ابن المديني: (ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عنه عبد الرحمن، ثم ضرب على حديثه)، وقال أيضاً: (إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدّث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديما وتركه)، (يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٧/الترجمة: (٥٤٩). وتهذيب الكمال للمزي: ٣/الترجمة: (٤٧٢))، وسُئل الإمام أحمد عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: (بقية أحب إلي)، (يُنظر: تهذيب الكمال للمزي: ٤/الترجمة: (٧٣٨))، وقال أبو حاتم: (هو لين، يُكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري)، (الجرح والتعديل لابن ابي حاتم: ٢/الترجمة: (٦٥٠)).

الطريق السابع: سارية (عم خالد بن معدان): رواه عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَن يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَوَعَظَ النَّاسَ، وَرَغَّبَهُمْ، وَحَذَّرَهُمْ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، وَقَالَ: **(اعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَطِيعُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ، وَلَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ، وَعَلَيْكُمْ بِمَا تَعْرِفُونَ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ، وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (المعجم الكبير للطبراني: ١٨/ح(٦٢١). وتاريخ دمشق ابن عساكر: ٤٠/الترجمة: (٤٦٧٨)).

وعند الطبراني لم يُسمّه، فقال: (عن عمه)، بينما سمّاه عند ابن عساكر، فقال: (عن عمه سارية)، ثم أدلف ابن عساكر قائلاً: (وسارية غير معروف)، فهو مجهول، ويرى بعضهم أنه عبد الرحمن بن عمرو السلمي الذي يروي عنه خالد بن معدان هذا الحديث، لكن عبد الرحمن هذا ليس بِعَمٍّ لخالد!، قال الحافظ ابن حجر: (وهذا يُعكر على من قال أنه –أي عمّه المذكور في الرواية– بن عمرو بن عبسة فإن معدان والد خالد هو ابن أبي ذئب إلا أن يكون خالد أطلق عليه عمه مجازاً)، (تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: ٦/الترجمة: (٤٨٦)).

ولعل ذكر (عمه) في السند وهمٌ من عبد العزيز بن ابي حازم، سئل عنه الإمام أَحْمَد، فقال: (لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فإنهم يقولون: إنه سمعها، وكان يتفقه لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويُقال: إن كتب سُلَيْمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها، وقد روى عن أقوام لم يكن يعرف أنه سمع منهم)، (يُنظر: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: ١٨/الترجمة: (٣٤٣٩))، و(قيل لمصعب الزبيري: ابن أبي حازم ضعيف في حديث أبيه، فقال: أو قد قالوها؟ أما هو، فسمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان، أوصى إليه بكتبه، فكانت عنده، فقد بال عليها الفأر، فذهب بعضها، فكان يقرأ ما استبان له، ويدع ما لا يعرف منها، أما حديث أبيه، فكان يحفظه)، (يُنظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٨/الترجمة: (١٠٥))، وقال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق)، (تقريب التهذيب: الترجمة: (٤٠٨٨))، وتقريب التهذيبقد خالف الأوثق منه وهو الإمام الثبت الليث بن سعد الذي رواه من نفس الطريق لكن عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، (مسند الإمام أحمد: ٣/ح(١١٨٥)).

الطريق الثامن: خالد بن معدان بن أبى كرب الكلاعى الشامى: رُوِيَ من طريقين ، أحدهما: عَنْ حَيوَة، وابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، مَرْفُوعاً.

والثاني: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ , عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعِيدٍ , عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ , وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ , عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ , عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ، مَرْفُوعاً.

وقد ورد الحديث بعدة الفاظ:

اللفظ الأول: عَنْ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ السُّلَمِيّ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً , ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ , وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ , فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ , إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ , فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: **(أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ, وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ, وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ بَعْدِي يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا, فَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ, وَمَنْ أَدْرَكَتْهُ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ, عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**، (البدع لابن وضاح: ٦٥، ح(٧٦). والسنن الواردة في الفتن للداني: ٢/ح(١٢٤)).

اللفظ الثاني: عَنِ الْعِرْبَاضِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَظَهُمْ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدَّعٍ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: (أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ)، (السنة لابن أبي عاصم: ٢/ح(١٠٤٥)).

اللفظ الثالث: عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَامَ فَوَعَظَ النَّاسَ وَرَغَّبَهُمْ وَحَذَّرَهُمْ وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ , ثُمَّ قَالَ: **(اعْبُدُوا اللهَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَطِيعُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ وَلَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ , وَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ، وَعَلَيْكُمْ بِمَا تَعْرِفُونَ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَى نَوَاجِذِكُمْ بِالْحَقِّ)**، (تاريخ دمشق لابن عساكر: ٤٠/الترجمة: (٤٦٧٨)، وقال: (وهذا الحديث لم يسمعه خالد من العرباض، بينهما رجل)).

اللفظ الرابع: عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ قَالَ قَائِلٌ: كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا ؟، قَالَ: **(عَلَيْكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، أَلَا وَسَيَرَى مَنْ بَقِيَ مِنْكُمْ بَعْدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَاكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ)**، (شُعَب الايمان للبيهقي: ١٠/ح(٧١٠٩)).

والسقط ظاهرٌ في هذا الطريق بين خالد والعرباض، كما في الطرق الأخرى للحديث؛ قال ابن عساكر: (وهذا الحديث لم يسمعه خالد من العرباض، بينهما رجل)، (تاريخ دمشق لابن عساكر: ٤٠/الترجمة: (٤٦٧٨))، ولعل المتهم في هذا الوهم ابن أبي مريم الذي قال عنه ابن حجر: (ضعيفٌ، وكان قد سُرق بيته فاختلط)، (تقريب التهذيب: الترجمة: (٧٩٧٤))، وابن عياش، وابن ابي حازم اللذين اسلفنا الحديث عنهما.

السبب أن مخطوطة البدع لابن وضاح سقيمة، والصواب ما رواه غيره من الثقات.

وكذا روى سعيد بن عامر الضبعي (في حديثه بعض الغلط)، عن عوف الأعرابي، عن رجل سمّاه -أحسبه قال: سعيد بن خُثيم-، عن رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله، مرفوعاً.

وأخيراً..

رواه أبو الأشهب جعفر بن حيان، حدثني سعيد بن خثيم (مجهول)، عن رجل من أهل الشام -لعله عبد الرحمن السلمي الشامي الحمصي-، أن رجلاً من الصحابة حدَّثه، وعكرمة بن عمار، عن عوف الأعرابي، عن عبد الرحمن، عن رجل.

وهذه الروايات فيها شك وغلط ومجاهيل، فلا تنهض للاستدلال.

وخلاصة القول:

يتبين لنا من تشعب طرق الحديث واختلاف مخارجها على رواتها مما يدل على وهمهم واضطرابهم، فلا يسلم لنا إلا طريق ثابت متصل واحد وهو طريق: عبد الرحمن بن عمرو السلمي الحمصي عن العرباض بن سارية الصحابي الحمصي (ت٧٥هـ). رواه عن عبد الرحمن: خالد بن معدان (١٠٣هـ) ويحيى بن جابر الطائي (١٢٦هـ) وأخوه ضمرة بن حبيب (ت١٣٠هـ)، وهؤلاء كلهم حماصنة، وبيّنا أنّه لم يُعرف بطلب الحديث، بل ليس له في الكتب الا هذا الحديث، كما انه لم يكن من أهل الضبط وإن كان صادقاً، فلا يُحتمل انفراده، وقد أسلفنا الحديث عنه في محله. فيصدق في هذ الحديث قول ابن عبد البر: (ولم يخرج البخاري ولا مسلم بن الحجاج منها حديثاً واحداً، وحسبك بذلك ضعفاً لها)، (التمهيد لابن عبد البر: ٢٧٨/١٠).

كما اننا اذا ذهبنا نستقصي الشواهد لهذا الحديث فلن نجد أي اشارة لذكر (الخلفاء الراشدين)، وهذا يشير إلى خطأ عبد الرحمن السلمي بهذا اللفظ او تصرفٌ منه، وقد استعرض الشيخ حسان عبد المنان بعض الشواهد من الموقوفات او المقطوعات او المرفوعات، ثم قال: (الأحاديث جاءت بالحض على سنة النبي ﷺ، وليس فيها أدنى إشارة إلى سنة الخلفاء الراشدين المهديين)، ((حوار مع الشيخ الالباني للشيخ حسان عبد المنان: ١٤٥)).

دراسة متن الحديث

لابد من الإشارة الى تقسيمات الاصوليين لأقوال الصحابة ومدى حجيتها في الشريعة لتحرير موطن النزاع، وهي كما يلي:

أولاً: قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي والاجتهاد، وهو بحكم المرفوع للنبي ﷺ، فهو من قبيل السنة، والسنة مصدر للتشريع، وقد مثّل الحنفية لهذا النوع بقول ابن مسعود ﷺ: (إنّ أقل الحيض ثلاثة أيام)، وبما ثبت من قول بعض الصحابة: (أنّ أقل المهر عشرة دراهم).

ثانياً: إجماع الصحابة الذي يعتبر حجة شرعية، وكذا قول الصحابي الذي لا مخالف له؛ لأنه من قبيل الإجماع السكوتي.

ثالثاً: قول الصحابي لا يعتبر حجة ملزمة على صحابي مثله، فقد اختلف الصحابة فيما بينهم، ولم يلزم أحدهم الآخر بما ذهب إليه.

رابعاً: قول الصحابي الصادر عن رأي واجتهاد. وهو محل الخلاف في كونه حجة على من بعدهم أم لا ؟، فاختلفوا على قولين اثنين:

-أنه حجة شرعية ما لم نجد الحكم في الكتاب أو السنة أو الإجماع، وأن نتخير من أقوالهم عند اختلافهم.

-أنه ليس بحجة شرعية، ولا يلزم الأخذ به، بل نأخذ بمقتضى الدليل الشرعي.

والأنواع الثلاثة الأولى ليست محل النزاع، انّما الكلام خاص بالنوع الرابع، حيث المتسجدات التي عرضت للحياة الإسلامية، فاقتضت من الصحابة النظر والرأي والاجتهاد، وهي التي تمثل ما وصفه النص الذي بين أيدينا بـ(سنة الخلفاء الراشدين المهديين) أي اجتهاداتهم، لأن الحكم القائم على نص من كتاب أو سنّة لايسمى بـ(سنة الخلفاء الراشدين)!!

وباختصار شديد لآرا الأصوليين في اجتهاد الصحابي:

١. فإنّ جمهور المتكلمين، (يُنظر: المستصفى للغزالي: ٢٦٠/١. والإحكام للآمدي: ١٢٠/٤. والمحصول للرازي: ٥٦٢/٢. والإبهاج للسبكي: ٧٧١/٢. وشرح الروضة للطوفي: ١٨٥/٢)، والمعتزلة، (يُنظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢١٧/٣. وشرح الروضة للطوفي: ١٨٥/٢. والبحر المحيط للزركشي: ٥٤/٦)، يرون عدم حجيته مطلقاً.
٢. عدم حجيته إلا فيما لا يدرك بالقياس، قاله الكرخي، وأبو زيد،(يُنظر: كشف الأسرار للبخاري ٢١٧/٣).
٣. وعدم حجيته إلا إذا خالف قول الصحابي القياس، قاله بعض الحنفية، وابن برهان، والغزالي، (يُنظر: قواطع الأدلة للسمعاني: ٢٩٤/٣. وكشف الأسرار للبخاري: ٢١٧/٣. والبحر المحيط للزركشي: ٥٩/٦. والمنخول: ٤٧٤).
٤. عدم حجيته إلا إذا كان الصحابي من أهل الفتوى، وبه قال بعض الحنفية، (يُنظر: كشف الأسرار للبخاري ٢٢٤/٣).

وهنا يتبادر سؤال مهم، ألا وهو: كيف ساغ لهؤلاء الأئمة ومن تبعهم العدول عن قول الخلفاء الأربعة واجتهاداتهم، وقد أمر النبيّ ﷺ باتباعهم!!

والحق، أن الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة، كحديث (أصحابي كالنجوم...)، وغيره، هي عمومات تحتملها اللغة، ومصداقها لا يقتضي تحققها في جميع أفرادها، أمّا تخصيص أشخاص بأعيانهم (الخلفاء الراشدين)، واقتران سنّتهم بسنة النبيّ ﷺ، على النحو الوارد في النص الذي بين أيدينا، فإنّه يقتضي وجوب اتباعهم في كل أمرهم أسوة بالنبيّ ﷺ، وهذا يستلزم عصمتهم من أي خطأ !! ولو ساغ ذلك، فكيف الأمر فيما اختلفوا فيه، فقد سجّلت لنا كتب السير والتاريخ والأحاديث اختلافات اجتهادية بين ابو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ ﷺ!!، بل إنّ الصحابة ﷺ خالفوهم في مواضع ومسائل، ولم يُنقل لنا استدلال أحدهم بهذا الحديث أو مفهومه، والذي يبدو أن الصحابة لم يعرفوا الحديث بهذه الزيادة، فلذلك لم يستعمله أحد من الخلفاء الراشدين عند خلافه مع غيره، فلم يقل أبو بكر ﷺ لأهل الردة، ولا

عمر ﷺ لمن خالفه من الصحابة، ولا عثمان ﷺ لمن حاصره، ولا عليّ ﷺ للخوارج: عليكم اتباعنا لأننا من الخلفاء الراشدين!، بل ما كان الخلفاء الراشدون ﷺ يرون ذلك في أنفسهم، وقيلة ابن عباس مشهورة في نقض هذه الفكرة: (توشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله ﷺ، وتقولون قال أبو بكر وعمر؟!)، قال الصنعاني: (معلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشد أن يُشرع طريقة غير ما كان عليها النبي ﷺ ثم عمر ﷺ نفسه الخليفة الراشد سمى ما رآه من تجميع صلاته ليالي رمضان بدعة، ولم يقل: إنها سنة، فتأمل، على أن الصحابة ﷺ خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل، فدل أنه لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حُجَّة)، (سبل السلام للصنعاني: ٣٤٥/١)، وقال ابن تيمية عن الصحابة: (وكانوا يُخالِفون عمرَ وعثمان وعليّاً في كثيرٍ من أقوالهم)[1].

والحال يقتضي شهرة هذا الحديث؛ فالنبيّ ﷺ قاله –حسب ما تذكر الرواية– والناس مجتمعون لصلاة الفجر، ثم لم يروه –على أهميته– إلا العرباض ﷺ، ولم يروه عنه إلا رجل مستور الحال، وليس من تلاميذ العرباض، بل ليس معروفاً بطلب الحديث!

ومن غير المعقول أن يترك رسول الله تشريع السنة لغيره، فهذا طعنٌ في الشريعة الغراء؛ قال تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}**، (سورة المائدة: الآية ٣)، والله أمرنا أن نرجع الى كتابه وسنّة نبيّه:**{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}**، (سورة النساء: الآية ٥٩).

ولو فرضنا جدلاً أنه فعل ذلك ﷺ، لوجب أن يضع معايير واضحة لتحديدهم، والخلاف مشهور في ذلك، بل في ضم التابعي عمر بن عبد العزيز للخلفاء الراشدين أم لا.

---

(1) سبل السلام للصنعاني: ٣٤٥/١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، المستدرك على الصحيحين، ، تحقيق: مصطفى عبد القادر، بيروت، ط١.
- ابن بشْران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن مهران البغدادي (ت٤٣٠هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، أمالي ابن بشران، دار الوطن، الرياض، ط١.
- ابن بَطَّة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري (ت ٣٨٧هـ)، الإبانة الكبرى، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، البغدادي (ت٢٣٠هـ)، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١هـ)، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر،.
- الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت٣٦٠هـ)، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، الشريعة، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط٢.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت٤٣٠هـ)، (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة، محافظة مصر.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت٤٣٠هـ)، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١.
- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان.

- البُستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، الدارمي، (ت٣٥٤هـ)، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، الثقات، اشراف: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الهند، ط١.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني (ت٤٥٨هـ)، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣،.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني (ت٤٥٨هـ)، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)، شُعَب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد بالرياض، ط١.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني (ت٤٥٨هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (ت٤٥٨هـ)، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، دلائل النبوة، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (ت٢٧٩هـ)، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، ط٢.
- الحراني، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية.
- الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية، الحنبلي (ت٧٢٨هـ)، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١.
- الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت٢٨٥)، (١٤٠٥هـ)، غريب الحديث، تحقيق: الدكتور سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.
- الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ)، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، ط٧.

- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي (ت٣٨٥هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام، السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، (١٤١٢هـ-٢٠٠٠م)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، السعودية، ط١.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت٤٤٤هـ)، (١٤١٦هـ)، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، تحقيق: الدكتور رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، جدة، ط١.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، لبنان، ط١.
- الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي (ت٤١٤هـ)، الفوائد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣.
- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، (١٣٧١هـ-١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت٧٩٤هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١.
- السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي (٧٥٦هـ)، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت.

- السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (ت٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد (ت٢٨٧هـ)، (١٤٠٠هـ) السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١،.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت٢٤١هـ)، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت٣٦٠هـ)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم دار الحرمين، القاهرة.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.
- الطبري، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي (ت ٤١٨هـ)، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري (ت٣٢١هـ)، (١٤١٥هـ -١٩٩٤م)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١،.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري (ت٣٢١هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد، عالم الكتب، ط١.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، (١٣٢٦هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١.

- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، (١٣٩٠هـ-١٩٧١م)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢.
- الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق : الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني (ت٢٨٦هـ)، (١٤١٦هـ)، البدع والنهي عنها، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، مصر، مكتبة العلم، السعودية، ط١.
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت٤٦٣هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١.
- القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، (١٤٢١هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢.
- المخَلِّص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت ٣٩٣هـ)، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر المخلص، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١.
- المَرْوَزِي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج (ت٢٩٤هـ)، (١٤٠٨هـ)، السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين (ت ٧٤٢هـ)، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.